النزاعات البحرية والآليات الخاصة بتسويتها

د. محمد عبد الرحمن أحمدو أبو
دكتور في القانون الخاص
أستاذ متعاون مع جامعة انواكشوط
كلية العلوم القانونية والسياسية
موريتانيا

مقدمة

تُعد النزاعات البحرية من أبرز الإشكاليات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث، نظرًا لأهمية البحار والمحيطات كمصدر للثروات الطبيعية، وموقعها الجغرافي الحساس الذي يحدد حدود السيادة والسيطرة؛ لذلك تنشأ النزاعات البحرية غالبًا نتيجة لتضارب المصالح بين الدول، سواء بسبب الموارد الطبيعية أو تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة أو السيادة على الجزر؛ وتنقسم النزاعات البحرية إلى عدة أنواع منها:

1. نزاعات ترسيم الحدود البحرية: وينشأ هذا النوع من النزاعات بسبب تداخل المناطق البحرية (مثل المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة).

2. نزاعات استغلال الموارد: وتتعلق بحقوق استخراج النفط والغاز أو الثروات السمكية.

3. نزاعات المرور والملاحة:

تدور نزاعات المرور والملاحة حول حرية المرور في الممرات البحرية الدولية أو المضايق؛ وقد أضحى من الضروري دراسة هذه النزاعات وسبل تسويتها في إطار القانون الدولي للبحار

من خلال القيام ببعض الإجراءات القانونية والسياسية التي تهدف إلى حل الخلافات بين الدول بشأن السيادة أو الحقوق البحرية، مثل ترسيم الحدود البحرية، حقوق الصيد، استغلال الموارد الطبيعية، أو حرية الملاحة.

تتجلي الأهمية العملية لهذه الدراسة في ضرورة تسوية النزاعات البحرية وكونها مسألة حيوية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

في حين تتجلى الأهمية النظرية لهذا الموضوع في اهتمام المجتمع الدولي بهذا الموضوع وإبرام اتفاقيات دولية متعددة الأطراف واتفاقيات إقليمية للحد من هذه النزاعات وما قد يترتب عليها من خطورة في المجال الاقتصادي والأمن والسلم الدوليين.

وبما أنه لا يكاد يخلو أي بحث أو دراسة علمية من منهج أو عدة مناهج فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعريف بالجهات القضائية المعنية بهذه الدراسة واختصاصاتها...

أما فيما يتعلق بالإشكالية التي يمكن أن نثيرها في هذه الدراسة فتتمثل في:

كيف تصدى المجتمع الدولي للنزاعات البحرية ؟

وما مدى نجاعة الآليات الخاصة بتسوية هذه النزاعات ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

ما هو الإطار القانوني للنزاعات البحرية ؟

وما هي الآليات الخاصة بتسوية هذه النزاعات البحرية؟

وما هي تحدياتها؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها وفق التصميم التالي:

- المبحث الأول: الإطار القانوني لتسوية النزاعات البحرية
- المبحث الثاني: آليات تسوية النزاعات البحرية وتحدياتها

المبحث الأول: الإطار القانوني لتسوية النزاعات البحرية

تستند تسوية النزاعات البحرية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982، والتي تُعتبر المرجعية القانونية الأهم في هذا المجال؛ وقد نصّت في الجزء الخامس عشر منها على آليات محددة لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأطراف في مسائل تتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام الاتفاقية؛ وفي هذا الصدد سنتطرق لأسباب النزاعات البحرية في المطلب الأول؛ لنتطرق في المطلب الثاني لطرق الحد من النزاعات البحرية .

المطلب الأول: أسباب النزاعات البحرية

لا تتعلق النزاعات البحرية بالحدود فقط بل ترتبط بعوامل إستراتيجية واقتصادية وسياسية؛ ومن أبرز أسباب النزاعات البحرية، تلك العوامل التي تؤدي إلى نشوء خلافات بين الدول حول المناطق البحرية ومن أهمها:

1- الخلافات على ترسيم الحدود البحرية

تعتبر هذه الخلافات الأكثر شيوعا، حيث تختلف الدول في تفسير القواعد الخاصة بترسيم الحدود البحرية[1]، خاصة في المناطق التي تتداخل فيها المياه الإقليمية[2] أو المناطق الاقتصادية الخالصة[3]؛ حيث تعتمد بعض الدول في ترسيم الحدود البحرية على خطوط متساوية، وأخرى تعتمد على الامتدادات الجغرافية أو التاريخية .

كما أنه قد يكون من بين أسباب النزاعات البحرية بعض الخلافات التاريخية والاستعمارية التي تعود جذورها إلى ترسيمات استعمارية قديمة أو خلافات حدودية لم تُحل بعد الاستقلال.

2- التنازع على الجزر والمياه المحيطة بها

تظهر هذه النزاعات المتعلقة ببسط السيادة على بعض الجزر والمياه المحيطة بهاعند ادعاء أكثر من دولة السيادة على جزيرة معينة، ما يترتب عليه نزاع على المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية المحيطة بها[4].

3- الموارد الطبيعية

يشكل التنافس على مصادر النفط والغاز الطبيعي والثروات السمكية في قاع البحار والمحيطات[5] أحد أهم أسباب النزاع البحري[6]، خصوصًا في المناطق غير المرسمة أو المتنازع عليها[7].

4- المرور البحري وحرية الملاحة

تنشأ خلافات حول الممرات المائية الدولية[8]، سيما عند سعي بعض الدول لتقييد حرية الملاحة أو فرض قيود على السفن المارة[9]؛ ويكثر هذا النوع من النزاعات عندما يكون هناك تداخل في المناطق البحرية مثل تقاطع المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) أو الجرف القاري بين دولتين أو أكثر، خاصة إذا كانت المسافة بين السواحل أقل من 400 ميل بحري.

5- غياب الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية

لا شك أن عدم وجود اتفاقيات رسمية لترسيم الحدود أو استغلال الموارد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول مما يسبب بعض المشاكل الدائمة بين الدول.

6- ضعف مؤسسات التحكيم والردع

نظرا لضعف مؤسسات التحكيم والردع وعدم وجود آليات قوية لفرض تنفيذ الأحكام أو تسوية النزاعات بطريقة ملزمة فإن بعض الدول أصبحت تتجرأ على اتخاذ إجراءات أحادية في ترسيم الحدود وعدم احترام سيادة الدول المجاورة لها في المناطق المشتركة بينهما[10].

.المطلب الثاني: طرق الحد من النزاعات البحرية

يقصد بهذه الطرق تلك الإجراءات والخطوات العملية التي يمكن للدول اتخاذها لتفادي تصاعد الخلافات البحرية وتحقيق الاستقرار ويتطلب الحد من هذه النزاعات البحرية مزيجًا من الإرادة السياسية، والالتزام بالقانون الدولي[11]، والمرونة في التفاوض، مع دعم دولي وإقليمي مستمر[12]. جدير بالذكر أن التوجّه نحو الحلول السلمية يساعد على انتشار الأمن البحري[13]، ويُعزز فرص التعاون والتنمية بين الدول المتجاورة[14]؛ ومن بين طرق الحد من النزاعات البحرية نذكر على سبيل المثال:

1 - تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: من خلال الاتفاقيات الجماعية للمشاركة في الموارد البحرية بهدف بناء الثقة بين الأطراف وإنشاء آليات تواصل مباشر بين القوات البحرية ليتم الإبلاغ المسبق عن المناورات البحرية وتبادل المعلومات حول الأنشطة البحرية وتفعيل دور المنظمات الإقليمية[15] مثل الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، أو آسيان في حل النزاعات البحرية

2 - الالتزام بالقانون الدولي

ويتجلى ذلك في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) المتعلقة بتحديد الحقوق والواجبات البحرية مع احترام الأحكام القضائية والقرارات الصادرة عن المحاكم الدولية

3 - إنشاء آليات دائمة لتسوية النزاعات: ضمن منظمات إقليمية مثل آسيان أو الاتحاد الإفريقي.

4 - اعتماد تقنيات رسم خرائط بحرية دقيقة: تساعد على منع التضارب في المطالبات[16].

5 - الشفافية وتقاسم المعلومات حول المناطق البحرية المتنازع عليها[17].

6 - الالتزام بتوصيات وأحكام الهيئات الدولية والقبول بوساطتها[18].

7- التفاوض والحوار المباشر

فتح قنوات حوار بين الدول المتنازعة[19] لمعالجة الخلافات بطرق سلمية[20] من خلال عقد اجتماعات دورية لمناقشة قضايا الحدود البحرية والموارد المشتركة[21].

8- إبرام اتفاقيات مؤقتة لتقاسم الموارد

ويتم ذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مؤقتة لاستغلال الثروات البحرية المشتركة في المناطق المتنازع عليها دون الحسم النهائي للسيادة[22]

9- اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي

استخدام محكمة العدل الدولية (ICJ) أو محكمة قانون البحار (ITLOS) لحسم النزاعات قانونيا حيث يُعتبر هذا الحل ملزما ويعزز الشرعية الدولية

10- إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة

إن إدارة الموارد البحرية (مثل الغاز أو النفط أو الأسماك) بصورة مشتركة في مناطق الخلاف يساهم في تقليل التوتر وتجنب التصعيد العسكري.

11- احترام السيادة وعدم التصعيد

عدم بناء أي منشآت عسكرية أو التنقيب في المناطق المتنازع عليها دون اتفاق مسبق[23].

وتجنب الاستفزازات الإعلامية أو السياسية[24].

12- استخدام التكنولوجيا لترسيم الحدود بدقة

الاستعانة بالأقمار الصناعية، وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم حدود بحرية واضحة ومتفق عليها[25].

المبحث الثاني: آليات تسوية النزاعات البحرية وتحدياتها

تقدم بعض المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الإفريقي أو رابطة آسيان[26]، آليات خاصة لتسوية النزاعات بين أعضائها[27]، بما في ذلك النزاعات البحرية[28]؛ وفي الغالب تبدأ هذه الآليات بالوساطة أو الحوار السياسي[29].

كما تحدد بعض الدول لجان فنية مشتركة بهدف تحديد الحدود البحرية وترسيمها[30] اعتمادًا على معايير الجغرافيا والقانون الدولي[31] ؛ وتتألف هذه اللجان من خبراء قانونيين وتقنيين يمثلون الأطراف المعنية[32]؛ ومن الملاحظ أن هذه اللجان تساعد في حل النزاعات البحرية إذا كان النزاع بسيطا وليس من تلك النزاعات المعقدة[33]، خصوصًا إذا تعلق الأمر بترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ)؛ وفي هذا الصدد سنتطرق في المطلب الأول للمساطر الخاصة بتسوية النزاعات البحرية لنتطرق في المطلب الثاني لتحديات تسوية النزاعات البحرية

المطلب الأول: المساطر الخاصة بتسوية النزاعات البحرية

أصبحت النزاعات البحرية من أبرز التحديات في العلاقات الدولية الحديثة، نتيجة لتضارب المطالب المتعلقة بالموارد البحرية، وترسيم الحدود، والسيادة على الجزر. وقد أدّى تطور القانون الدولي، خصوصًا بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، إلى تقديم آليات

تهدف إلى تسوية هذه النزاعات بطرق سلمية؛ تتمثل هذه الآليات في بعض الآليات الودية إلى جنب مجموعة من الآليات القضائية؛ وسنتطرق لهذه الآليات في الفقرتين التاليتين.

الفقرة الأولى: الآليات الودية لتسوية النزاعات البحرية (الطرق الدبلوماسية)

تعرف هذه الآليات بالمرحلة الأولى من تسوية النزاعات البحرية وتتبع فيها بعض الطرق الدبلوماسية وتتميز أن حلولها اختيارية وتشمل كل من الوساطة والمفاوضات والتحكيم.

أولا: المفاوضات الثنائية

تعتبر المفاوضات المباشرة بين الدول الوسيلة الأولية والأكثر تفضيلًا؛ وتعكس احترام السيادة وتسمح بالحلول المرنة دون تدخل خارجي[34].

ثانيا: الوساطة

تتمثل الوساطة في تدخل طرف ثالث محايد للمساعدة في التوصل إلى تسوية[35] ولا يمتلك الوسيط سلطة فرض الحل وإنما يستخدم هذا الإجراء عندما تتعثر المفاوضات المباشرة[36].

ثالثا التوفيق (التحكيم غير الملزم)

يعتبر التحكيم من أهم الوسائل التقليدية التي تتبع عادة لحل النزاعات الدولية الأمر الذي جعل واضعو الاتفاقية الدولية لقانون البحار يضمنون التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات الدولية لأنه أكثر ملاءمة ويبعث على الاطمئنان إذا اعتبرنا ما يؤدي إليه من حلول مرضية للطرفين في ظل الإجراءات البسيطة وفي وقت قصير خاصة أن أغلب الدول قد استأنست اللجوء إليه في مناسبات متعددة.

تتكون لجنة التوفيق (التحكيم) من أطراف مختارة تقدم اقتراحات غير ملزمة لحل النزاع[37]؛ ويمكن أن تكون جزءًا من اتفاقيات إقليمية[38].

الفقرة الثانية: الآليات القضائية

بعد فشل المرحلة الأولى من التسويات الودية للنزاعات البحرية من خلال الطرق الدبلوماسية يتم الانتقال للمرحلة الثانية وتتميز هذه المرحلة أنها تؤدي لقرارات ملزمة وتشمل كل من الآليات القضائية الأساسية (أولا) والآليات القضائية الثانوية (ثانيا)

أولا: لآليات القضائية الأساسية

تتمثل الآليات القضائية الأساسية في كل من المحكمة الدولية لقانون البحار(1) ومحكمة العدل الدولية (2)

1- المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS)

أنشئت بموجب اتفاقية قانون البحار ومقرها في هامبورغ، ألمانيا.

تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية[39]؛ يمكن للدول أو الكيانات المعترف بها قانونيا اللجوء إليها[40].

2- محكمة العدل الدولية (ICJ)

تختص بالنزاعات بين الدول إذا وافق الطرفان على اختصاصها.

وقد تعهدت بالعديد من القضايا المتعلقة بترسيم الحدود البحرية؛ مثل: قضية النزاع البحري بين نيكاراغوا وكولومبيا (2012).

ثانيا: الآليات القضائية الثانوية

تتجلى الآليات القضائية الدولية الثانوية في اتباع بعض المساطر الدبلوماسية بهدف التوصل إلى حل يرضي الأطراف بعيدا عن اللجوء للمحاكم القضائية الدولية[41] وتتجلى هذه الآليات في التحكيم الدولي (1) التحكيم الخاص (2)

1- محكمة التحكيم العامة (التحكيم الدولي)

تتميز محكمة التحكيم العامة في النزاعات البحرية بأنها هيئة تحكيم ذات طابع دائم أو شبه دائم، تكون تابعة في الغالب لمؤسسة تحكيم دولية أو وطنية[42]، مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) أو المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي كما في الملحق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وتتسم الإجراءات أمام محكمة التحكيم العامة بالمرونة والسرعة مقارنة بالقضاء الدولي[43].

كما تتسم قراراتها أنها ملزمة ونهائية؛ وتقوم بمجموعة من المهام من بينها:

- ✓ النظر في النزاعات العامة أو المتكررة بين الأطراف البحرية خاصة تلك
- ✓ النزاعات المتعلقة بالشحن والنقل البحري؛ والنزاعات المرتبطة بالتأمين البحري؛ والخلافات في عقود الإيجار البحري.
- ✓ تعيين المحكمين من قائمة دائمة ومعترف بها.
- ✓ إصدار أحكام ملزمة وفقًا للقوانين المطبقة أو ما يتفق عليه الأطراف.

2- محكمة التحكيم الخاصة في النزاعات البحرية (التحكيم الخاص)

تنشأ محكمة التحكيم الخاصة في النزاعات البحرية بناءً على اتفاق تحكيم بين الطرفين؛ ويتم تشكيلها خصيصًا للنظر في نزاع معين.

غني عن الذكر أنه يتم اختيار المحكمين من قبل الأطراف أو عبر هيئة محايدة باتفاق مسبق؛ ويتمثل اختصاص محكمة التحكيم الخاصة في النزاعات البحرية فيما يلي:

- ✓ النظر في نزاع معين ومحدد بين طرفين، دون طابع دائم.
- ✓ تطبيق القانون أو الأعراف التي يتفق عليها الطرفان (مثل قانون الدولة، أو قواعد التحكيم البحري المعروفة).
- ✓ إصدار حكم تحكيمي ملزم للطرفين.
- ✓ البت في مسائل فنية معقدة مثل تحديد المسؤولية في حالات التصادم البحري وتقارير الأضرار الناتجة عن سوء الشحن أو التحميل إضافة إلى حساب تعويضات التأخير أو التكاليف الإضافية.

المطلب الثاني: تحديات تسوية النزاعات البحرية

مع تصاعد أهمية المناطق الغنية بالموارد الطبيعية كالثروات السمكية، والغاز، والنفط وتزايد الاعتماد العالمي عليها، برزت النزاعات البحرية كإحدى أكثر القضايا تعقيدًا في العلاقات الدولية المعاصرة؛ ومن المعلوم أن تسوية هذه النزاعات لا تقتصر على الجوانب القانونية، بل تتداخل فيها اعتبارات سياسية، اقتصادية، وإستراتيجية.

كما أن الاختلاف في تفسير الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وغياب الإرادة السياسية أحيانًا، يعقدان جهود التسوية[44].

وفي ظل ما تقوم به المنظمات والمحاكم الدولية من مساعي وآليات تهدف من خلالها إلى حل هذه النزاعات سلميا، فإن الواقع يشير إلى مجموعة من التحديات المتزايدة في تحقيق حلول شاملة وعادلة[45] ومن أهم هذه التحديات نذكر على سبيل المثال:

1 – عدم التزام بعض الدول بالأحكام القضائية أو التحكيمية.

2 التعقيد الجغرافي والطبوغرافي في ترسيم الحدود البحرية[46].

3 تدخل المصالح الاقتصادية والسياسية في القرارات القانونية[47].

4 غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.

خاتمة:

تمثل تسوية النزاعات البحرية ركيزة أساسية لضمان الأمن والاستقرار الدوليين، لكنها تتطلب التزاما حقيقيا من الدول بمبادئ القانون الدولي، وتعزيز آليات الحل السلمي للنزاعات البحرية، واعتماد الشفافية والتعاون. ويظل تفعيل الآليات القانونية المتاحة، خاصة القضاء والتحكيم الدولي، هو السبيل الأمثل لمعالجة هذه النزاعات بشكل عادل ومستدام؛ وقد توصلنا في هذه الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات سنذكرها فيما يلي:

أولا: النتائج

– تعدد آليات تسوية النزاعات البحرية: حيث كرست اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) مجموعة متنوعة من آليات التسوية السلمية، مثل التحكيم، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ومحكمة العدل الدولية.

– فعالية التحكيم البحري: تبين أن التحكيم البحري يُعد أحد أكثر الوسائل مرونة وفعالية في تسوية النزاعات البحرية، سيما في القضايا التقنية أو المتعلقة بترسيم الحدود البحرية.

3– دور الاتفاقيات الثنائية والإقليمية في الحد من النزاعات البحرية:

أثبتت التجربة الدولية أن الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية تساهم في الحد من النزاعات المحتملة، خصوصا في المناطق الغنية بالموارد البحرية المشتركة.

4. بعض التحديات الجيوسياسية:

توصلت الدراسة إلى أن العديد من النزاعات البحرية لا تُحسم فقط بالقانون الدولي، بل تتأثر أيضًا بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية...

ثانيا: التوصيات

بناء على ما تقدم ارتأينا أن نوصي بما يلي:

1– تعزيز اللجوء إلى الآليات الودية:

نوصي بضرورة تعزيز وعي الدول بأهمية تسوية النزاعات البحرية بوسائل سلمية، بعيدا عن التصعيد العسكري وغيره من المساطر القضائية طويلة الأجل.

2– تشجيع التحكيم الدولي: ينبغي تشجيع الأطراف المتنازعة على قبول التحكيم، خاصة في ظل مرونته وقابليته للتكييف مع خصوصية النزاعات البحرية.

3– تفعيل آليات المتابعة والتنفيذ: نوصي بضرورة تفعيل آليات متابعة تنفيذ الأحكام الدولية وفرض عقوبات دبلوماسية على الدول التي ترفض الالتزام بها.

4- إنشاء هيئات إقليمية لحل النزاعات:

من المفيد إنشاء محاكم أو لجان إقليمية متخصصة في حل النزاعات البحرية، بما يتلاءم مع خصوصية الموارد الطبيعية للدول المتجاورة.

5- تطوير النصوص القانونية بشكل يتماشى مع متطلبات التجارة الدولية بصفة عامة والتجارة البحرية بشكل خاص.

6- تشجيع الأبحاث والدراسات المقارنة بين النصوص الوطنية والمعاهدات الدولية المتخصصة في هذا المجال

7- تعزيز التعاون العلمي والتقني بين الدول المتجاورة

ينبغي تشجيع التعاون بين الدول المتجاورة لتقاسم البيانات والمساحات البحرية، مما يسهل التوصل إلى حلول عادلة.

الهوامش:

[1] سلطان محمد المالكي: أسباب النزاعات البحرية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية ؛ العدد الثاني؛ فبراير 2025 ص: 76

[2] ياسر علي عطية: المبادئ القانونية المطبقة في تسوية المنازعات البحرية (المحكمة الدولية لقانون البحار أنموذجا) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام جامعة النهرين كلية الحقوق السنة الجامعية 2023 ص: 26

[3] مزعاش عبد الرحيم: قضاء التحكيم كآلية لتسوية النزاعات البحرية ؛ مجلة صوت القانون ؛ العدد: 01؛ 2022؛ ص: 56

[4] سامية حسين زهمول: دور التحكيم الدولي في حل المنازعات البحرية (دراسة مقارنة) مجلة صبراته للعلوم البحرية الشاملة ص: 22

[5] صبحي رفيق: تسوية منازعات مصائد الأسماك البحرية أمام المحكمة الدولية لقانون البحار ؛ المجلة الأكاديمية للبحث القانوني؛ العدد:الثالث 2022 ص: 67

[6] محمد شعبان إمام سيدي: التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات في العقود الدولية الطبعة الأولى : 2014 ص: 78

[7] ممدوح محمد حامد الشهوان: دور التحكيم في فض منازعات النقل البحري للبضائع ؛ رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في القانون الخاص؛ جامعة الشرق الأوسط – كلية الحقوق ؛ السنة الجامعية 2018؛ ص: 39

[8] صبحي رفيق؛ مرجع سابق؛ ص: 69

[9] بلباقي بومدين: التحكيم في المنازعات الناشئة عن عقد النقل البحري للبضائع؛ رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص؛ جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية ؛ ص: 82

[10] عليوة مصطفى: التحكيم كوسيلة لفض المنازعات البحرية؛ الطبعة الأولى 2015 (دون ذكر جهة النشر) ص: 89

[11] كمال مصدق عراك: دور المحكمة الدولية لقانون البحار في فض النزاعات البحرية؛ مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ العدد الثاني؛ 2019 ص 93

[12] سامية حسين زهمول؛ مرجع سابق؛ ص: 29

[13] ممدوح محمد حامد الشهوان؛ مرجع سابق؛ ص: 57

[14] محمد العزيز: اتفاق التحكيم في منازعات النقل البحري للبضائع على ضوء قواعد هامبروغ والقانون المغربي؛ مجلة الوساطة والتحكيم؛ العدد: الثالث 2018؛ ص: 53

[15] بلباقي بومدين؛ مرجع سابق؛ ص: 97

[16] صبحي رفيق؛ مرجع سابق؛ ص 72

[17] محمد شعبان إمام سيدي؛ مرجع سابق؛ ص: 82

[18] عبد الكريم بوقادة: الامتيازات والرهون البحرية الواردة على السفينة؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص- تخصص القانون البحري- جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ السنة الجامعية: 2018-2019 ص: 89

[19] ياسر علي عطية؛ مرجع سابق؛ ص: 29

[20] كمال مصدق عراك؛ مرجع سابق؛ ص: 103

[21] عبد الكريم بوقادة ؛ مرجع سابق؛ ص:92

[22] عليوة مصطفى؛ مرجع سابق؛ ص: 92

[23] ياسر علي عطية؛ مرجع سابق؛ ص: 35

[24] مزعاش عبد الرحيم؛ مرجع سابق؛ ص: 59

[25] سهيل حسين الفتلاوي: تسوية المنازعات الدولية؛ الذاكرة للنشر والتوزيع – بغداد الطبعة الثانية 2014؛ ص: 109

[26] حياة بنت عيسى: جنسية السفينة ودورها في حل المنازعات البحرية؛ المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل؛ العدد الرابع؛ 2016؛ ص: 83

[27] ممدوح محمد حامد الشهوان؛ مرجع سابق؛ ص: 73

[28] أمير محمد محمود طه: التحكيم في منازعات الحوادث البحرية الطبعة الثانية 2017؛ الإسكندرية دار الجامعة الجديدة ص: 67

[29] مزعاش عبد الرحيم؛ مرجع سابق؛ ص: 65

[30] أمير محمد محمود طه؛ مرجع سابق؛ ص: 69

[31] ممدوح محمد حامد الشهوان؛ مرجع سابق؛ ص: 71

[32] عليوة مصطفى؛ مرجع سابق؛ ص: 97

[33] سهيل حسين الفتلاوي؛ مرجع سابق؛ ص: 107

[34] أمير محمد محمود طه؛ مرجع سابق؛ ص: 73

[35] مزعاش عبد الرحيم؛ مرجع سابق؛ ص: 62

[36] بلباقي بومدين؛ مرجع سابق؛ ص: 85

[37] سامية حسين زهول؛ مرجع سابق؛ ص: 33

[38] محمد العزيز؛ مرجع سابق؛ ص: 55

[39] محمد شعبان إمام سيدي؛ مرجع سابق؛ ص: 84

[40] مزعاش عبد الرحيم؛ مرجع سابق؛ ص: 61

[41] أحمد عبد الفتاح صقر: تسوية المنازعات البحرية في إطار قانون البحار والتحكيم الخاص ؛ مكتبة الوفاء القانونية – الإسكندرية ؛ الطبعة الأولى؛ 2019؛ ص: 98

[42] سهيل حسين الفتلاوي؛ مرجع سابق؛ ص: 109

[43] ممدوح محمد حامد الشهوان؛ مرجع سابق؛ ص: 69

[44] أحمد عبد الفتاح صقر؛ مرجع سابق ؛ ص: 103

[45] سهيل حسين الفتلاوي؛ مرجع سابق؛ ص:110

[46] جهيدة قوانس: حل المنازعات الدولية في إطار قانون البحار؛ مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ؛ جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية: 2016؛ ص: 47

[47] حياة بنت عيسى؛ مرجع سابق؛ ص: 85